فتلقى آدم من ربه كلماتٌ بنصب آدم ورفع كلماتٌ وفيه نظر لأنه لا يمكن حمله على الأصل لأن من
تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر ومن يجر لفظا بإضافة المصدر نحو ولولا دفاع الله الناس
فالله فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا أن يدفع الله الناس أو يجر بإضافة اسمه أي المصدر
نحو قول عائشة رضي الله عنها من قبلة الرجل امرأته الوضوء فالوضوء مبتدأ مؤخر
ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعله وامرأته مفعوله
وسيأتي أن اسم المصدر غير العلم والميمي إنما يعمل عند الكوفيين والبغداديين أو يجر بمن
الزائدة أو الباء الزائدة أو اللام الزائدة فالأول نحو أن تقولوا ما جاءنا من
بشير أي ما جاءنا بشير والثاني نحو كفى بالله شهيدا أي كفى الله شهيدا
والثالث نحو هيهات هيهات لما توعدون أي هيهات ما توعدون الحكم
الثاني وقوعه بعد المسند وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم أي على العامل
ولكنه ذكره توطئة لقوله فإن وجد في اللفظ ما ظاهره أنه فاعل تقدم على المسند
وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا في المسند وكون المسند إليه المقدم إما مبتدأ في نحو
زيد قام ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ وقام وفاعله
خبر زيد وإما فاعلا حال كونه محذوف الفعل في نحو وإن أحد من المشركين استجارك
فأحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وإن استجارك أحد استجارك وإنما لم
يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف لأن أداة الشرط موضوعة للتعليق بفعل
فعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الأصح عند جمهور البصريين خلافا للأخفش والكوفيين
فيجوز عندهم أن يكون أحد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعته بالمجرور بعده
واستجارك خبره وجاز الأمران الابتدائية والفاعلية في نحو أبشر يهدوننا فبشر يجوز
أن يكون مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز أن يكون
فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير أيهدوننا بشر يهدوننا والأرجح
الفاعلية لأن الغالب في الهمزة دخولها على الأفعال وجاز الأمران في أأنتم تخلقونه
فأنتم يجوز أن يكون مبتدأ وتخلقونه خبره ويجوز أن يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور
والأصل أتخلقونه تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير
المتصل به ضمير منفصل على ما هو الغالب عند حذف العامل والأرجح الفاعلية لأن الاستفهام
بالفعل أولى منه بالاسم وعورض بأن في الفعلية تخالفا في عطف أم نحن الخالقون
عليه وفي الابتدائية تناسبا والتناسب أولى من التخالف ومن ثم قال الموضح في
المغني وتقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه أرجح منه في أبشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية
وهي أم نحن الخالقون انتهى وهذه الأرجحية وإن كانت بالنسبة إلى شيء خاص مطلوبة
في الجملة لأجل المعادلة وأما التعارض المتقدم فتساقطا وبقي الوجهان على السواء وما
ذكره من وجوب تأخير الفاعل عن المسند هو مذهب البصريين وعن الكوفيين جواز تقديم
الفاعل على المسند تمسكا بنحو قول الزباء بفتح الزاي والباء الموحدة المشددة والمد
ملكة الجزيرة وتقدم من طول الكواكب ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم
حديدا وجه التمسك أن مشيها روي مرفوعا ولا جائز أن يكون مبتدأ إذ لا خبر له في اللفظ
إلا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل

على المسند

على المسند وهو المرفوع ووئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت ودال مهملة
التؤدة قاله الجوهري وفي القاموس الوئيد الزائد والتأني وهو عندنا مختص بالضرورة
ضرورة والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم أو مشيها مبتدأ حذف
خبره لسد الحال مسده أي يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا فحكمك مبتدأ حذف خبره
لسد الحال مسده أي حكمك لك مثبتا قيل أو مشيها بدل من ضمير الظرف المنتقل إليه
بعد حذف الاستقرار وذلك أن ما الاستفهامية في محل رفع على الابتداء وللجمال الخبر
وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه
التخريجات ضعيفة أما الضرورة فلادعاء بيهم لتمكنه من النصب على المصدرية
أو الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال وأما الابتدائية فمخرج على شاذ كما مر
في بابه وأما الإبدال من الضمير فلأنه إما بدل بعض أو اشتمال وكلاهما لا بد فيه
من ضمير يعود على المبدل منه لفظا أو تقديرا وعلى تقديره تكلفه فبعيد ضعيف من وجه
آخر وهو أن الضمير المستتر في الظرف ضمير ما الاستفهامية وإذا أبدل منها فيه وجب
أن يقترن بهمزة الاستفهام لأن حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المغني
فإن قلت ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين قلت
فائدته تظهر في التثنية والجمع فتقول على رأي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام
بالإفراد فيهما ولا يجوز ذلك على رأي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قاما و
الحكم الثالث من أحكام الفاعل أنه لا بد منه لأن المسند حكم ولا بد للحكم
من محكوم عليه فإن ظهر الفاعل في اللفظ بأن نطق به ظاهرا كان أو مضمرا
نحو قام زيد والزيدان قاما فزيد والألف واضح وإن لا يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر
راجع إما للمذكور مقدم على المسند كزيد قام كما مر في الحكم الثاني ففي قام ضمير
مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى زيد المذكور قبله أو راجع لما دل عليه الفعل
المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب
الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الشارب
الدال عليه يشرب بالالتزام أي ولا يشرب هو أي الشارب لأن يشرب يستلزم شاربا
وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وقيل راجع إلى الزاني لفساد المعنى
أو راجع لما دل عليه الكلام أو دلت عليه الحال المشاهدة فالأول نحو كلا إذا
بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الدال
عليها سياق الكلام أي إذا بلغت هي أي الروح والتراقي أعالي الصدر والثاني
نحو قولهم أي العرب إذا كان غدا فأتني بنصب غدا وقوله وهو سوار بن المضرب
حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه. فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري
لا إخالك راضيا. ففي كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة
فيهما أي إذا كان هو أي ما نحن الآن عليه من سلامة في غد وهو أي المثال والبيت
فإن كان هو أي ما تشاهده مني وفيه لف ونشر على الترتيب ويجوز في كان فيهما
أن تكون تامة وأن تكون ناقصة فإن جعلتها ناقصة كان غدا في المثال ولا
يرضيك في البيت في موضع خبرها وإن جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية